

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٨٣

الثلاثاء، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنثي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوداي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1718373 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط.

الإرادة السياسية متوفرة، أم لا، لتحقيق تهدئة حقيقية وللمزيد من المحادثات السياسية الجدية وتجاوز المحادثات التحضيرية.

وطوال هذه الفترة، ظلت الأمم المتحدة نشطة جداً، تعقد اجتماعات فنية مشتركة مع خبراء المعارضة سعياً إلى دعم جهود الجهات التي ضمنت في أستانا التهدئة، والتشاور على نطاق واسع، بما في ذلك في موسكو وباريس، ومع العديد غيرهم، لإرساء الأساس لإجراء جولة جديدة من محادثات جنيف، وإجراء مشاورات مع زملائنا في الاتحاد الأوروبي. وأود أن أوضح هذا للمجلس وأتطلع إلى ما يمكننا القيام به مستقبلاً.

لقد أعلنتُ إنشاء عملية فنية تشاورية في الجولة الأخيرة من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، والتي ربما يتذكرها أعضاء المجلس. وكان ذلك مستوى إضافياً نعتقد أنه يمكن أن يكون مفيداً جداً في الواقع لإلغاء مستويات أخرى بالتعجيل بالمحادثات الحقيقية. إن الهدف من هذه العملية التشاورية الفنية هو وضع خيارات ذات صلة بشأن المسائل الدستورية والقانونية التي سيلزم النظر فيها وحلها على أي حال فيما يتعلق بأي اقتراح أو موقف يطرح في الدورات الرسمية. وهذا كان مصمماً في الواقع لمساعدة المحادثات الرسمية على إحراز تقدم بسرعة أكبر نظراً للإعداد الأفضل من خلال ضمان أن تتمتع أي عملية سياسية انتقالية متفاوض عليها بأسس فنية ودستورية وقانونية متينة.

وسأعطي مثلاً على ذلك. قبل فترة، كما يذكر أعضاء المجلس، مررنا بلحظة الحقيقة في أفغانستان. كان ذلك منذ سنوات عديدة. كنت موجوداً حينها وكذلك بعض أعضاء المجلس الحاضرين هنا اليوم. لقد ساد شعور بأن لا شيء يمضي قدماً إلى أن بلغنا مرحلة معينة، عندما حدث إسراع لعقد مؤتمر في بون. وقد تم وضع كثير من الأعمال التحضيرية التي تبدو أحياناً مرهقة أو غير حاسمة، كما قال لي أولئك الذين كانوا جزءاً من المؤتمر، موضع التنفيذ فوراً واستخدامها كأساس معد لمؤتمر بون. نحن نفعل شيئاً مماثلاً بصورة ما، نعد أنفسنا بالتحضير انتظاراً لمؤتمر جنيف الرئيسي الحقيقي، إن شاء الله.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشارك السيد دي ميستورا في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، يسرني أن أراكم تتراسون جلسة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أبدأ بتقديم موجز لتحليلنا المبني على آخر التطورات وبعض الخطوات المقبلة الممكنة في المستقبل. كما جرت العادة، لدينا في سورية صورة مختلطة وهذا ما أود أن أشير إليه. لقد اتخذت بعض الخطوات الفنية الملفتة للنظر قبل الجولة السابعة من المحادثات بين الأطراف السورية التي ستجري، كما يعلم أعضاء المجلس جيداً الآن، من ١٠ إلى ١٤ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالياً جهود جادة جارية لتحقيق المزيد من الاتفاقات، ولا سيما تنفيذ اتفاق بشأن مناطق تخفيف التوتر قبل الاجتماع المقرر في أستانا يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه. ولكن كانت هناك أيضاً بعض التطورات المقلقة التي لا يمكنني أن أتجاهلها والتي سوف أفصل الكلام فيها. إننا في وقت اختبار لما إذا كانت

وفي حين أن اجتماعات الخبراء هذه استكشافية بطابعها وغير ملزمة، فإن الاجتماع المشترك يبرز أوجه التشابه المرحب بها، والفهم الفني المشترك، وربما حتى السياسي، لمختلف المسائل التي قد تكون بداية لتنسيق فني أكبر بين المجموعات الثلاث. ونأمل أن يساعدنا مجلس الأمن في دعم المجموعات الثلاث في هذا الصدد وذلك بغية إظهار الوحدة. ورأى المشاركون أن العمل الإضافي يمكن أن يسفر عن نتائج أكثر إنتاجية. وبناء على ذلك، دعا مكتبي إلى المشاركة في الأسبوع المقبل في مجموعة أخرى من الاجتماعات المشتركة في إطار العملية الاستشارية بشأن المسائل الدستورية والقانونية قبل الجولة السابعة من المحادثات الرسمية بين السوريين التي ستجري في تموز/يوليه.

ويذكر الأعضاء أن الحكومة السورية - التي كانت بالمناسبة، أول من يلتزم بالعملية الفنية - قد أبلغتني بأنها ستشارك في اجتماعات الخبراء في إطار عملية المشاورات التقنية خلال الجلسات الرسمية للمحادثات بين الأطراف السورية، وليس خارج تلك المناسبات الرسمية. ولذلك فإنني أتطلع إلى أن يواصل الخبراء من فريقتي خلال الجولة السابعة، التعاون مع الخبراء الحكوميين والذي بدأ خلال الجولة السادسة. وبطبيعة الحال، تظل الأمم المتحدة على استعداد للعمل مع الخبراء الحكوميين في أي وقت يكون مناسباً للطرفين، بما في ذلك قبل المحادثات الرسمية وبعدها.

وفي دعوتي الرسمية إلى الجولة المقبلة من المحادثات بين الأطراف السورية، شجعت المدعويين على الاستعداد لها بصورة فعالة. ولذلك فإنني أتطلع إلى مشاركتهم بمجموعة مكثفة من المناقشات بشأن مسائل تشمل المجموعات الأربع كافة: وهي مسائل الإدارة ومسائل العملية الدستورية والمسائل الانتخابية ومكافحة الإرهاب والإدارة الأمنية وتدابير بناء الثقة. ويحدوني الأمل في أن يكون بالإمكان التعجيل بمحادثات السلام. وأنا أنظر، في الواقع، مشاطرة بعض من أفكار الخاصة بشأن مسائل معينة وذلك بغية حفز المناقشات بين الأطراف.

وقد أوضحنا أن العملية التشاورية المنشأة عملية فنية. ومن المعروف والصحيح أيضاً أن كل ما نفعله سياسي، ولكن كان التركيز في هذه الحالة على عبارات "فني" و"خبراء" و"غير ملزمة بطبيعتها". وهي ليست محفلاً للتفاوض وليست مصممة لتكون محفلاً لتولي المسؤولية السياسية للدورات الرسمية أو تمارس حق الشعب السوري في تحديد المستقبل الدستوري لدولة سورية، ولكنها عملية جادة لأنها تعدّ لكل ذلك.

ويذكر أعضاء المجلس أن الحكومة والمدعويين الثلاثة من المعارضة إلى المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، قد اتفقوا جميعاً في المرة الماضية، على المشاركة في مشاورات منفصلة وفي العملية التشاورية، عملاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد تمكنا من القيام بذلك بشكل منفصل لمدة يومين على الأقل، ولكن منذ ذلك الحين شهدنا تطوراً جديداً قد يكون تطوراً هاماً. وقبل بضعة أيام، وتحديدًا يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه، عقد خبراء المعارضة من الهيئة العليا للمفاوضات ومنبري القاهرة وموسكو، اجتماعاً مشتركاً، وجلسوا معاً في نفس القاعة في جنيف بناء على طلب من الأمم المتحدة، في إطار من العملية التشاورية. وكانت تلك المرة الأولى يجري بها عقد مجموعة مشتركة من اجتماعات الأمم المتحدة مع المدعويين من المعارضة في غرفة واحدة - ليس وفقاً للبروتوكول فحسب، ولكن أيضاً في سياق مناقشات موضوعية بيننا وبينهم، واستمرت طوال اليوم. ونعتقد أنه يجب علينا أن نستفيد من ذلك.

وعمل خبراء المعارضة لوضع خيارات فنية مشتركة فيما يتعلق بالجدول الزمني لعملية صياغة دستور جديد وعرضه على استفتاء عام. كما ناقشوا المبادئ ذات الصلة التي تغطي جوهر ما يعرف بالنقاط الـ ١٢ الحية التي كنا قد طرحناها في الجولة الرابعة من المحادثات. كما ناقش الخبراء هذه المسائل في سياق عملية الانتقال السياسي عن طريق التفاوض في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

بدون ترتيب نهائي لاستكمال تلك المناطق، يزيد من هشاشة نظام وقف إطلاق النار والمخاطر التي تشكلها تلك الهشاشة. وأدرك الجهود الحقيقية الجارية حاليا لمحاولة التخلص من العقبات المتبقية والتغلب عليها، كما شهد فريق من الخبراء من مكثي خلال الاجتماع على المستوى الفني الذي عقده في موسكو مؤخرا الفريق العامل المشترك المعني بالتخفيف من التصعيد.

ويواصل فريق الأمم المتحدة استعداداته لتقديم المشورة الفنية حيثما يلزم لأننا نحتاج إلى النجاح في أستانا، مثلما تمس حاجة أستانا إلى نجاح في عملية جنييف السياسية بغية توطيد ما نحن جميعا نحاول أن نفعله. ولذلك، فلنعط التخفيف من التصعيد فرصة عادلة للنجاح لأن ذلك ما يطلبه الشعب بغية زيادة تخفيض العنف والتمكين من بناء الثقة. كما أعرب عن الأمل في أن تسفر المناقشات الرامية إلى إيجاد صيغة مناسبة لمعالجة الحالات الصعبة التي نشأت في الجزء الجنوبي من سورية، عن نتائج إيجابية.

وإذ نخطط للمحادثات بين الأطراف السورية في جنييف، وبينما يعمل ضامنو عملية أستانا صوب التخفيف من التصعيد، فلنتذكر ما تحقق وبعض التحديات التي ما زالت ماثلة على أرض الواقع. فمند توقيع الدول الضامنة الثلاث مذكرة التخفيف من التصعيد، في أستانا في ٤ أيار/مايو، انخفض بوضوح مستوى العنف. ويجري تفادي فقدان المئات من الأرواح السورية كل أسبوع، وتعود العديد من البلدات إلى درجة ما من الأوضاع الطبيعية. وهذا اتجاه عام جيد، لكننا لا نرى نفس الاتجاه الجيد في كل مكان. ففي بعض المناطق، استمر القتال والعنف، بل زادت حدتها.

ومن ناحية أخرى، علينا أن نقر بأن التحسن الكبير العام في الحالة الأمنية للأسف لم يحقق تقدما كبيرا بنفس القدر في توفير وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تمس فيها الحاجة. وقد كان دعم الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم

وإذا كانت البيئة مواتية، فأنا أيضا على استعداد لتيسير المحادثات المباشرة بين الحكومة والمعارضة، وآمل أن تتوحد المعارضة في تلك المحادثات، سواء على المستوى الرسمي أو الفني. وهذا أمر أعرب جميع الأطراف، في أكثر من مناسبة، عن رغبتهم به، وآمل أن تجري تهيئة الظروف التي ستمكن هذا السيناريو. وأعتقد أيضا أن من المهم تحقيق جولة أخرى من المحادثات قرب نهاية آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر قبل الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

وأثناء الجولات المقبلة من المحادثات الرسمية واجتماعات الخبراء، سيواصل فريق العمل عن كثب مع أعضاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية ومجموعات دعم المجتمع المدني المجموعات والاستماع إلى اقتراحاتهم ومشورتهم العملية. وعلى وجه الخصوص، أوصل أنا وفريقي، السعي إلى إشراك المزيد من المنظمات النسائية وإيلائها الأولوية، بما في ذلك تلك العاملة عبر سورية وداخلها أثناء جولات المحادثات بين الأطراف السورية وفيما بين تلك الجولات. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أنه في أعقاب الجولة الأخيرة من المحادثات بين الأطراف السورية، بدأنا دورنا في مجال المجتمع المدني، مما أتاح لنا المجال للتشاور مع أكثر من ٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني والخبراء من جميع مناحي الحياة في مختلف مجالات الخبرة من داخل سورية وخارجها. وكلما انخرطنا أكثر مع هؤلاء المحاورين، ازداد اقتناعنا بأن المجتمع المدني سيكون بالغ الأهمية للحفاظ على التماسك الاجتماعي وتحديد البلد الذي مزقته الحرب لفترة طال أمدها كثيرا جدا.

وإذ نمضي بعموم الجهود السياسية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة في جنييف، تتواصل جهود الضامنين الثلاثة لعملية أستانا لاستكمال طرائق تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن مناطق التخفيف من التصعيد الأربع التي تم إبرامها في ٤ أيار/مايو وكما ذكر، من المقرر عقد اجتماع للضامنين بأستانا يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه. وأعتزم أن أحضر ذلك الاجتماع. وكل أسبوع يمر، كما نعلم،

السياسية للأمم المتحدة موجهة صوب تلك الغاية، وبتوجيه من الأمين العام، ولم نبرح نعمل على الدعم القوي من جميع أعضاء مجلس الأمن قاطبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لا شك أن الأزمة في سورية هي من أخطر المواضيع التي ينظر فيها مجلس الأمن. ولذلك يدرك وفد بلدي، الذي يمثل عضوا منتخبا في مجلس الأمن، أن عليه واجب تشاطر رأيه بشأن هذه المسألة الدولية الخطيرة مع الهيئة المنتخبة في المجلس - أي أعضائه.

ومرة أخرى، نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، وكامل فريقه على جهودهم الدؤوبة في السعي إلى حل سياسي في سورية ونكرر ثقة أوروغواي الكاملة في جهودهم.

ونوه بإعلان استئناف المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، التي ستبدأ يوم ١٠ تموز/يوليه، فضلا عن نية عقد اجتماعات متعاقبة في الأشهر المقبلة. ونشيد بالسيد دي ميستورا لمشاركة مثلي منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسائية، في جميع الاجتماعات التي ستعقد في جنيف. إن الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية يكتسي أهمية بالغة بوجه خاص ويمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في المناقشات.

وفي أعقاب اختتام الجولة السادسة من المحادثات والاتصالات والمناقشات الجارية مع الأطراف منذ ذلك الحين، كان من الضروري الحفاظ على زخم الاجتماعات في جنيف من أجل العمل على تنفيذ الاتفاقات المبرمة وإتاحة إحراز تقدم ملموس بشأن سلال المواضيع الأربع المبينة في خريطة الطريق التي ينص

سورية وسائر أعضاء الفريق الدولي مفيدا والجهود مستمرة. ومع ذلك، فلنكن صادقين - هناك الكثير مما ينبغي عمله وعلى وجه السرعة لتمكين وصول المساعدات الإنسانية الآمن ودون عوائق وبشكل مستمر إلى جميع السوريين، أينما كانوا، وبخاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية المضي قدما في قضايا المحتجزين والمختطفين والمفقودين، وبشأن المسألة الهامة المتمثلة في إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على انخراطها المتواصل.

ونلاحظ أن الحرب على الإرهابيين مستمرة مع الضغط على داعش وتقهقره في مواقع مختلفة في سورية. وفي نفس الوقت، وقعت حوادث بين التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وقوات الحكومة السورية وحلفائها، بما في ذلك إسقاط طائرة عسكرية سورية. وكما أرى، نأمل أن يكون المسار المثالي خلال الأسبوعين المقبلين - بل سيكون - إحراز تقدم في أستانا في ٤ و ٥ تموز/يوليه؛ ومجموعة أخرى من الاجتماعات المشتركة ذات الجانب الفني مع جماعات المعارضة خلال نفس الأسبوع؛ وتواصل النقاش والحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الدولي، بما في ذلك في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في هامبورغ في ٧ و ٨ تموز/يوليه، الذي من المؤكد أن تناقش فيه مسألة سورية. وكل ذلك دعما لجهود أستانا لتهدئة التوترات والعملية السياسية بين الأطراف السورية في جنيف.

وآمل في أن يساعد الجمع بين كل تلك العناصر على تشكيل بيئة تفضي إلى الجولة المقبلة من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف في الأشهر المقبلة وبقربنا خطوة في الرحلة صوب هدفنا المشترك المتمثل في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). جميع الجهود

نوع آخر من المسؤولية يقع على عاتق دول ثالثة في المنطقة وخارجها، تشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحالة في سورية، وتعمل على تحقيق أهداف تكاد تكون دائما بعيدة عن الأهداف والتطلعات الحقيقية للشعب السوري. وفي هذا الصدد، تدرك أوروغواي أن مسؤولية مجلس الأمن في هذه المسألة هي مواصلة الضغط والإقناع لكفالة أن يظل أطراف الصراع على طاولة المفاوضات من أجل إحراز تقدم تدريجي في خريطة الطريق المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى تعزيز الإرادة السياسية في المحافل الثلاثة المتعددة الأطراف التي تناقش الأزمة السورية - وهي مجلس الأمن والمفاوضات في جنيف وعملية أستانا. قبل بضعة أيام مر عام ونصف العام على اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). في ذلك الوقت، علمنا جميعا أن لدينا فرصة تاريخية لإنهاء الأزمة. وللأسف، بالرغم من حسن نوايا المبعوث الخاص والجهود اللاحقة الرامية إلى تنفيذ أحكام القرار، لم يحرز سوى تقدم ضئيل بشأن خريطة الطريق منذ ذلك الحين.

وبالإضافة إلى الخسائر الإنسانية الهائلة للأزمة في سورية، فإن النزاع كان سببا أيضا للتطرف العنيف والإرهاب الأصولي، وبالتالي، يعد عاملا رئيسيا في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وفي بقية أنحاء العالم.

وفي الختام، نؤكد من جديد إيماننا بأنه ليس هناك حل عسكري للصراع. ولن نتمكن من الخروج من هذا المأزق ووضع حد للمأساة الإنسانية إلا من خلال عملية انتقالية سياسية، ينفذها السوريون وبوساطة من الأمم المتحدة.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد دي ميستورا، على عرضه المفيد لآخر التطورات ونشيد به على التزامه الاستثنائي وتصميمه على السعي لتحقيق السلام في سورية.

عليها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي الوقت نفسه، فإن الاجتماع الذي سيعقد الأسبوع القادم في أستانا سيتيح فرصة لتعزيز اتفاق وقف الأعمال العدائية ووضع التفاصيل لتطبيق المناطق الآمنة التي أنشأتها في بداية أيار/مايو البلدان الضامنة الثلاثة.

وعقب قرابة شهرين على توقيع مذكرة إنشاء المناطق الآمنة، التي تعتقد أوروغواي أنها كانت خطوة رئيسية إلى الأمام في تعزيز اتفاق وقف الأعمال العدائية وفي الحد من العنف الشديد في معظم أنحاء البلد، لم تتلق حتى الآن معلومات رسمية بشأن تنفيذ الاتفاق ونشعر بالقلق إزاء عدم منح الأمم المتحدة إمكانية الوصول بدون معوقات إلى تلك المناطق. ونؤكد مجددا أنه من الأهمية بمكان للبلدان الضامنة كفالة وصول المساعدات الإنسانية وحرية حركة الأشخاص الراغبين في الدخول إلى تلك المناطق والخروج منها.

إن عمليتي جنيف وأستانا مترابطتان وتعزز كل منهما الأخرى. ولذلك لا بد من تحقيق نتائج ملموسة في أستانا من أجل الحد من العنف وضمان وقف الأعمال العدائية في المناطق الآمنة الأربع. وبهذه الطريقة، تعقد الجولة القادمة من محادثات جنيف في بيئة إيجابية يمكن فيها تحقيق المزيد من التقدم.

وفي مناسبات سابقة، ذكرنا أن الأمم المتحدة والمبعوث الخاص ليسا أطرافا في المأساة الجارية في سورية منذ عام ٢٠١١؛ فهما مجرد وسطين بين الأطراف. إن المسؤولية الرئيسية عن إنهاء النزاع تقع بصورة مباشرة على السوريين أنفسهم - من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وجميع الأفراد والكيانات التي تتألف منها المعارضة، بمن فيها الجماعات المسلحة التي تبلغ مائة جماعة تقريبا تنشط في سورية، والكثير منها بمقاتلين وتمويل ودعم عسكري أجنبي. إن التشرذم العثي للمعارضة السورية، إلى جانب الوجود الأجنبي والدعم العسكري، أدى إلى تفاقم مشكلة كبيرة بالفعل. ونؤيد جهود المبعوث الخاص الرامية إلى ضمان شمولية عملية الانتقال السياسي في سورية، ويسرنا أن ننوه بمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك القيادات الدينية والجماعات النسائية.

وتعتقد كازاخستان أنه في البحث عن استراتيجية للخروج، ينبغي النظر في نهج إقليمي باعتباره وسيلة فعالة جدا للتخفيف من حدة الحالة ومنع المزيد من التدهور. ولذلك، ندعو جميع دول منطقتي الشرق الأوسط والخليج إلى الانضمام لمجموعة الدول الضامنة وبذل قصارى الجهود الممكنة لكفالة تقييد جميع الأطراف بنظام وقف إطلاق النار واحترامه.

من الواضح أنه لكي نرى مزيدا من التقدم، هناك حاجة ماسة إلى مواصلة دعم الأهداف والمكاسب التي تحققت حتى الآن في مفاوضات جنيف وأستانا ومن خلال الجهات الضامنة الثلاث الأخرى من أجل رؤية المزيد من النتائج الإيجابية.

وعلى مسار مكافحة الإرهاب، نرى أن عدم الاتساق في مكافحة المنظمات الإرهابية في سورية يبطئ بدرجة كبيرة التسوية السياسية. إن الإجراءات القائمة على مبدأ "ستدبر الأمر بأنفسنا" تأتي بنتائج عكسية، ويمكن التنبؤ بعواقبها التي تطوي على أخطار. وناشد قوات التحالف الدولي العاملة في محافظتي الرقة ودير الزور التزام الحذر لدى القيام بعمليات عسكرية بغية تفادي حوادث الوفيات العرضية بين المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ونذكر الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الدولية المشتركة لمكافحة التهديدات المستمرة للإرهابيين والمتطرفين، والتي يجب تنسيقها بين مختلف الأطراف من خلال استراتيجية موحدة.

وعلى المسار الإنساني، نشدد على أهمية توسيع نطاق المساعدة الإنسانية إلى سورية، بما في ذلك زيادة المساعدة الطبية إلى المدنيين في المناطق التي يحترم فيها وقف إطلاق النار. وينبغي توفير وصول المساعدة الإنسانية على نحو سريع وآمن ودون عوائق وهيئة الظروف لتقديم المعونة الطبية للسكان المحليين لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وينبغي لأهداف الطيران التي يحددها أي طرف استبعاد مرافق الهياكل الأساسية من جسور وآبار للنفط والغاز وسدود ومحطات لتوليد الكهرباء - وبعبارة أخرى جميع

ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية. على الصعيد السياسي المحض، لا تزال كازاخستان ملتزمة بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وبكفالة استمرارية مؤسسات الدولة. ويسر بلدي أن يلاحظ التقدم التدريجي في التسوية السياسية للنزاع السوري خلال اجتماعات جنيف وأستانا.

ونستري الانتباه إلى انخفاض النشاط العسكري وتحسن الحالة الإنسانية في مناطق التهدة الأربع. وتؤكد أستانا من جديد استعدادها لمواصلة تعزيز العملية السياسية لتحقيق السلام والاستقرار في سورية.

وشأننا شأن الآخرين، فإننا ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى استخدام نفوذهم من أجل توطيد نظام وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والإسهام في نجاح الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أستانا. وندعو أعضاء المجلس إلى أن يؤيدوا بالإجماع منتدبي جنيف وأستانا، فضلا عن الآليات الإضافية التي أنشئت في إطارهما، مثل المذكرة الخاصة بمناطق التهدة. من شأن نهج مشترك من هذا القبيل أن يساعد على التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإلزام الحكومة السورية والقوات المتمردة بإنهاء القتال.

وترى كازاخستان أنه من المفيد والمهم الاتفاق على صيغة إضافية لتفاعل الأمم المتحدة مع أطراف النزاع من خلال اجتماعات فنية غير رسمية للخبراء، تناقش فيها المسائل المتعلقة بالدستور السوري. نحن نؤيد رأي المبعوث الخاص دي ميستورا القائل بأن هذه الاجتماعات الفنية يمكن أن تصبح فرصة لتوحيد منابر المعارضة. دعونا نسعى لتحقيق حياة جديدة يسودها السلام في سورية. ونرحب بالجهود الدبلوماسية المتعددة الأوجه التي يبذلها السيد دي ميستورا لتسوية الأزمة السورية. ونعتقد أنه كلما اشترك المزيد من البلدان بشكل إيجابي في حل المسألة السورية، كلما رأينا الضوء في نهاية النفق في وقت أقرب.

الهياكل الأساسية الحيوية. علينا واجب أخلاقي ألا ندفع الجيل إجراءات حازمة للتخفيف بسرعة من عبء الحرب الطويلة المقبل من السوريين إلى عبء ثقیل يتطلب منهم إعادة بناء كل الأمد على الشعب السوري.

الهياكل الأساسية التي دمرت.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة

أخيراً، يجب الآن أن يركز المسار السياسي السوري على في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة

مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقامة الحكم الرشيد، وصياغة وتوطيد دستور جديد، وكذلك

إجراء انتخابات جديدة تحت إشراف الأمم المتحدة. ولذلك،

من المهم الحفاظ على الوحدة بين أعضاء المجلس، كما تجلّى في

اعتماد القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦). وعندئذ فقط سيكون هناك